منشآت
monsha'at
الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
Small & Medium Enterprises General Authority

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة



جميع الحقوق محفوظة للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

2026



"هدفي الأول أن تكون بلادنا نموذجاً ناجحاً ورائداً في العالم على كافة الأصعدة وسأعمل معكم على تحقيق ذلك"

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

أيده الله



"إن مستقبل المملكة مبشر وواعد، وتستحق بلادنا الغالية أكثر مما تحقق. لدينا قدراتٌ سنقوم بمضاعفة دورها وزيادة إسهامها في صناعة هذا المستقبل"

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء – حفظه الله



تحظى منظومة ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة باهتمامٍ بالغ، باعتبارها أحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي، تساهم في تحفيز الابتكار، وخلق فرص العمل، وتعزيز التنافسية، وتنويع مصادر النمو لبناء اقتصاد أكثر استدامة ومرونة.

وخلال السنوات الماضية، أثمرت جهود التمكين في توسع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تعزيز ريادة المملكة بتحقيق المركز الثالث عالميًا في مؤشر السياق الوطني لريادة الأعمال، وفقًا لتقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال 2025-2026 (GEM).

وبفضل الله، ثم بتضافر جهود القطاعات الحكومية والخاصة وغير الربحية في إيجاد الحلول التمويلية الداعمة والممكّنة لرواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة تجاوز إجمالي حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف التجارية وشركات التمويل حاجز (489) مليار ريال بنهاية الربع الأول من عام 2026، مما أسهم في دعم نمو المنظومة وتعزيز تنافسيتها.

ونجدد التأكيد، من خلال الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، على مواصلة العمل مع جميع الشركاء لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، ودعم وتمكين منظومة ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها دعامة رئيسة لتحقيق النمو المستدام.

وزير التجارة
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
معالي الدكتور/ ماجد بن عبدالله القصبي



في ظل الدعم المستمر من قيادة المملكة -أيدها الله- شهدت منظومة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال تطورا متسارعا، عزز دورها في تنويع الاقتصاد الوطني، وخلق الفرص، ودعم الابتكار والتنافسية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وقد اضطلعت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" بدور محوري في تطوير هذه المنظومة، من خلال بناء الممكنات، وتطوير القدرات، وتعزيز فرص الوصول إلى التمويل والأسواق. وفي هذا الإطار، دعم برنامج "طموح" أكثر من 3 آلاف منشأة متسارعة النمو، فيما تجاوز عدد منشآت البرنامج المدرجة في الأسواق المالية 40 منشأة حتى نهاية النصف الأول من عام 2026، بقيمة سوقية تجاوزت 16 مليار ريال حتى شهر أغسطس 2026.

كما استفاد من خدمات مراكز دعم المنشآت أكثر من 300 ألف مستفيد حتى نهاية النصف الأول من عام 2026، فيما أسهمت "أكاديمية منشآت" في تطوير قدرات أكثر من 370 ألف مستفيد.

واليوم، تنتقل المنظومة إلى مرحلة جديدة من خلال الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي أعدتها "منشآت" بالتكامل مع الجهات ذات العلاقة، لتشكل إطاراً وطنيا يوحد الجهود، ويعزز تكامل السياسات والممكنات، ويرفع قدرة المنشآت على النمو والتوسع وزيادة الإنتاجية والمنافسة.

وتمثل الاستراتيجية خطوة نحو منظومة أكثر تكاملا واستدامة، تستجيب للتحولات الاقتصادية والتقنية، وتعزز دور المنشآت وريادة الأعمال في صناعة القيمة وتنويع الاقتصاد الوطني. وستواصل "منشآت"، بالشراكة مع مختلف الجهات المعنية، العمل على تحقيق مستهدفاتها وتحويلها إلى أثر ملموس ومستدام.

محافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
الأستاذ/ سامي بن إبراهيم الحسيني

المحتويات

01 | 07 - 08

الملخص التنفيذي

نظرة شاملة على أبرز محاور الاستراتيجية ومخرجاتها

02 | 09 - 10

السياق والمنهجية

خلفية إعداد الاستراتيجية الوطنية

التعريف المعتمد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

03 | 11 - 17

الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة

الوضع الراهن 14

التحديات الرئيسية ذات الأولوية 15

الإطار العام للاستراتيجية 16

آليات تنفيذ الاستراتيجية 17

04 | 18

الأثر الاقتصادي

قياس المساهمة في الناتج المحلي وخلق فرص العمل وتحفيز الابتكار

05 | 19

الخاتمة

أُطلقت رؤية السعودية 2030 بهدف دعم اقتصاد المملكة وتنويع مصادره، إلى جانب إحداث تحولات جوهرية على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية. وتعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة إحدى الركائز الأساسية لهذه الرؤية، نظراً لدورها المحوري عالمياً في تنويع الاقتصادات، إذ تسهم بنحو 40% و50% من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المختلفة. ويعزز ذلك من أهمية الاستثمار في هذا القطاع وتطويره؛ لما يمثله من دور محوري في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق نقلة نوعية في اقتصاد المملكة.

لماذا تم إعداد الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة؟

تُعد الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" الجهة المسؤولة، منذ إنشائها، عن دعم وتأسيس هذه المنشآت وتطويرها، وترسيخها كركيزة أساسية للتنوع الاقتصادي، بما يسهم في توفير فرص العمل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

وتحقيقاً لهذا الهدف، نصّ قرار مجلس الوزراء رقم (301) وتاريخ 1437/7/11هـ الموافق 2016/4/18م على أن تتولى "منشآت" إعداد إستراتيجية وطنية شاملة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومتابعة تنفيذها، إلى جانب وضع خطط العمل والبرامج الزمنية اللازمة، بالتنسيق مع الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص والقطاع غير الربحي.

الهدف العام

تستعرض هذه الوثيقة الاستراتيجية الوطنية الشاملة التي أعدّتها "منشآت" بالتعاون مع أصحاب المصلحة، بهدف النهوض بمنظومة ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، ودعم القطاعات ذات القدرة التنافسية في جميع مناطق المملكة.

تستند الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة على ثلاث أهداف أساسية، تساهم في تعزيز ريادة الأعمال، ودعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في القطاعات الحيوية، وبناء منظومة تمكينية تعزز التعاون بين الجهات المختلفة.

الرؤية

بيئة ريادية مرنة ومستدامة، داعمة للابتكار والتنافس محلياً وعالمياً؛
للمساهمة في زيادة نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد الوطني.

الأهداف الرئيسية للاستراتيجية

1. بناء منظومة محفزة وممكنة تحافظ على أعلى مستويات التواصل بين أصحاب الأعمال والمصلحة في منظومة ريادة الأعمال
2. تعزيز نمو المنشآت الواعدة والقائمة والجديدة في القطاعات الرئيسية والمستقبلية
3. تعزيز منظومة وثقافة ريادة الأعمال لخلق مجتمع ريادي يشجع على تبني ريادة الأعمال

مستهدفات الاستراتيجية الوطنية لعام 2030

%35	مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي
+500 ألف	عدد الوظائف المباشرة وغير المباشرة
1	ترتيب المملكة عالمياً في مؤشر امتلاك المهارات والمعرفة الريادية

خلفية إعداد الاستراتيجية الوطنية

تتأثر منظومة ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة داخل المملكة بالمتغيرات والتوجهات العالمية والإقليمية والمحلية المختلفة، ولا تشكل هذه المتغيرات تحديات فحسب، بل توفر أيضاً فرصاً للنمو وتطوير نماذج أعمال مبتكرة.

إعداد الاستراتيجية الوطنية

رؤية السعودية 2030

تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030

- زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 40% إلى 65%.
- زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35%.
- رفع المركز الاقتصادي وتقدمه من المرتبة 19 إلى المرتبة 15 عالمياً.
- زيادة نسبة الصادرات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من 16% إلى 50%.

تنظيم منشآت

مهام تنظيم منشآت

- تم إعداد الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وفقاً للفقرة (2) من المادة (الثالثة) من تنظيم الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (301) وتاريخ 1437/7/11هـ الموافق 2016/4/18.

المتغيرات

المتغيرات والتوجهات العالمية الاقتصادية

- تتطلب التوجهات العالمية الحديثة استراتيجيات استشرافية وقدرة على التكيف لتعزيز المرونة والقدرة التنافسية في مواجهة التغيرات الاقتصادية.



- الرقمنة
- العولمة
- الاستدامة
- التنمية الحضرية

تم مواءمة الاستراتيجية الوطنية مع الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية ذات العلاقة وبرامج رؤية السعودية 2030، عبر مراجعة شاملة لمبادرات المنظومة، واجتماعات مواءمة مع الجهات ذات العلاقة، والمقارنات المعيارية وأفضل الممارسات العالمية؛ بما يضمن التكامل وتعظيم الأثر.

45
استراتيجية وطنية وقطاعية ومؤسسية تمت مراجعتها

161
مبادرة في المنظومة تم تحديدها

20
استشارة مع خبراء

24
دولة في المقارنة المعيارية

12
مصدر للبيانات

التعريف المعتمد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (1)

	متناهية الصغر	صغيرة	متوسطة
عدد الموظفين	5 – 1	49 – 6	249 – 50
الإيرادات (مليون ﷼)	3 – 0	40 – 3 <	200 – 40 <

تعريف ريادة الأعمال (2)

استحداث قيمة مضافة اقتصادية، من خلال تأسيس أو توسع نشاط اقتصادي، قائم على تطوير منتجات أو خدمات أو نماذج أعمال جديدة.

تعريف الشركات الناشئة (3)

كيان أسسه رائد أعمال يطور منتجاته ونموذج عمله واستثماراته بمرونة، بهدف تلبية متطلبات جديدة أو نوعية في السوق.

* تم تصميم الاستراتيجية الوطنية والمبادرات لتكون شاملة لجميع الفئات المستهدفة من رواد أعمال ومبتكرين ومنشآت متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة وشركات ناشئة من السعوديين وغير السعوديين.

(1) يتم تحديد الحجم بناءً على معيارين؛ عدد الموظفين أو الإيرادات، أيهما أعلى.

(2) بناءً على تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM)، عالِم الاقتصاد شومبيتر (Schumpeterian).

(3) التعريف المعتمد من مجلس إدارة منشآت.

نمو منظومة ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة

شهدت منظومة ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة نمواً ملحوظاً على مدار العقد الماضي، حيث تغلبت على التحديات الأخيرة واستفادت من تزايد الإقبال على ريادة الأعمال، مما جعل المملكة السوق الأعلى بقيمة الاستثمار الجريء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2025.

حيث بلغ معدل نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو 54% في عام 2025، ليرتفع عددها الإجمالي إلى 1.76 مليون منشأة بالمقارنة بـ 1.14 مليون منشأة في عام 2022.

▲ النمو في عام 2025 مقارنة بعام 2022

النمو المناطقي



منطقة الرياض

%89.3 ▲



منطقة مكة

%26.4 ▲



المنطقة الشرقية

%42.4 ▲

النمو القطاعي



تجارة الجملة والتجزئة

%25.3 ▲



الصناعة التحويلية

%70.5 ▲



التشييد والبناء

%91.1 ▲

نمو أنشطة التمويل والوصول للأسواق

468.6
مليار ريال
إجمالي تمويل المنشآت من قبل المصارف وشركات التمويلية في 2025

6.45
مليار ريال
إجمالي تمويل رأس المال الجريء في 2025

%27.9
حصة المشتريات الحكومية للمنشآت في 2025

وعلى الرغم من التقدم الذي حققته منظومة ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، فلا تزال هناك فرص كبيرة لمزيد من النمو والتوسع.

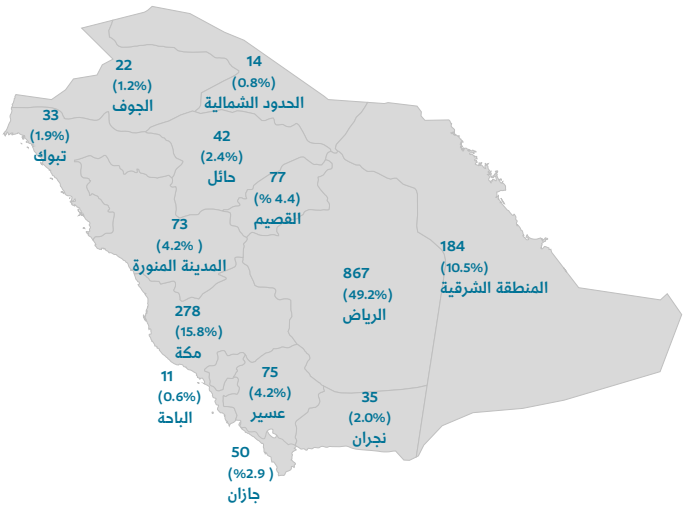
تقليص الفجوة بين إمكانيات المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتطلبات المشاريع الكبرى

مع مسيرة المملكة الطموحة نحو تحقيق رؤية السعودية 2030، وما تشهده من توسع في المشاريع الكبرى والقطاعات الواعدة، تتزايد الفرص المتاحة أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما يستدعي مواصلة تنمية قاعدة المنشآت ورفع قدراتها وتنافسيتها لتمكينها من المشاركة بفاعلية أكبر في النمو الاقتصادي وسلاسل القيمة.

التوزيع الحالي للمنشآت والتحديات المرتبطة

- تتركز أكثر من 75% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مناطق الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية، وتستحوذ كذلك على نحو 81% من العاملين، مدفوعة بكثافة النشاط الاقتصادي وتوافر البنية التحتية والمواهب.
- وتمثل بقية مناطق المملكة فرصا واعدة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما يسهم في الاستفادة من المزايا النسبية لكل منطقة، وتنويع النشاط الاقتصادي، وخلق المزيد من فرص العمل.

توزيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق (بالآلاف)، 2024



الحاجة إلى التوسع

أبرز الفرص المستقبلية في المشاريع والفعاليات الكبرى والضخمة

- تمثل المشاريع والفعاليات الكبرى والضخمة، فرصة لتوسع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة.

نيوم	البحر الأحمر	القدية
العلا	بوابة الدرعية	مدينة الملك سلمان للطاقة (سبارك)
مدينة جدة الاقتصادية	المربع الجديد	روشن
الحج والعمرة	كأس العالم 2034	إكسبو 2030
كأس آسيا 2027	الألعاب الأولمبية للرياضات الإلكترونية 2025	فورمولا 1
موسم الرياض	موسم جدة	فورمولا إي الدرعية

تمكين ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال جهود المنظومة في المملكة العربية السعودية

دُعمت منظومة ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة بجهود واسعة لمعالجة أثر التحديات الرئيسية في مسيرة النمو ورفع الإنتاجية، بمواءمة مع رؤية السعودية 2030 والقطاعات الواعدة والجهات الممكنة والمشاريع والجهود المتنوعة في القطاع العام والحوافز والتسهيلات التمكينية المنفذة في جميع أنحاء المملكة.

القطاعات الواعدة

قطاع السياحة	قطاع الثقافة	قطاع التقنية
قطاع الترفيه	قطاع الرياضة	

حددت رؤية السعودية 2030 قطاعات واعدة رئيسية لتعزيز الناتج المحلي غير النفطي، ما حفّز رواد الأعمال على إنشاء مشاريع مبتكرة تستفيد من الطلب المتزايد؛ فشهدت المنظومة تقدماً ملحوظاً في السنوات الأخيرة.

الجهات الممكنة

وزارة التجارة	وزارة الاستثمار	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة السياحة
وزارة الثقافة	وزارة الرياضة	الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي	الهيئة العامة للترفيه

تسهم الجهات الممكنة في معالجة التحديات التي تواجه قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال مراجعة السياسات واللوائح، وتطوير المبادرات القطاعية، وتنفيذ مشاريع متنوعة تعزز الممكنات الاقتصادية الداعمة لنموه.

مشاريع وجهود أخرى في القطاع العام

منصة المنافسات والمشتريات الحكومية	تطوير التشريعات والسياسات واللوائح	المشاريع الكبرى والضخمة	الفعاليات الكبرى والموسمية

عززت المشاريع التطور في المدن الرئيسية وتنافسية بقية المناطق، وأسهمت جهود القطاع العام الأخرى، ومنها تطوير السياسات واللوائح، وإطلاق المشاريع والفعاليات الكبرى، في تقدم المنظومة وزيادة مشاركة رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في الاقتصاد الوطني.

ملخص نتائج تقييم الوضع الراهن عبر (6) محاور

شهدت المنظومة نمواً ملحوظاً وتوسعاً في عدد المنشآت، إلا أن هذا النمو صاحبه عدد من التحديات، وفقاً لمدخلات من مصادر متنوعة. وعلى الرغم من التحسن في الوصول إلى الأسواق والتمويل وخدمات الدعم، لا تزال هناك فجوات في عدد من المجالات.

الوصول إلى الأسواق

%89
من نشاط ريادة الأعمال في قطاعات موجهة للمستهلك

%4.5
فقط من المنشآت الصغيرة والمتوسطة شركات عالية النمو

- مع محدودية المشاركة في الأسواق الدولية والتصنيع المتقدم، وتحدٍ أوسع يتمثل في تحقيق التوسع السريع في الأعمال.

ممارسة الأعمال

- تحديات في استيفاء المتطلبات والإجراءات الضريبية، في ظل محدودية الموارد والقدرات المتخصصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة،
- تواجه بعض المنشآت تحديات في إدارة تكاليف القوى العاملة وتحقيق التوازن بين احتياجاتها التشغيلية والمتطلبات الإلزامية.

الوصول إلى التمويل

%11.5
من إجمالي محفظة الائتمان (468.6 مليار)

%97
نمو تمويل متناهية الصغر (83.3 مليار)

%34
نمو تمويل الصغيرة (163.7 مليار)

%47
حصة المتوسطة من إجمالي التمويل (221.5 مليار)

نسب النمو لعام 2025 مقارنةً بعام 2024.

التحول الرقمي والنمو

30
مرتبة المملكة في تصنيف القدرة التنافسية الرقمية العالمية

- ارتفاع التكاليف المرتبطة بأتمتة العمليات، ومحدودية توفر المواهب في مجال التقنية والابتكار.

ثقافة ريادة الأعمال

%61
نسبة من يُشكل لهم الخوف من الفشل عائقاً أمام بدء مشروع ريادي

5.1
مؤشر تعليم ريادة الأعمال في التعليم العام (من 10)

5.9
مؤشر تعليم ريادة الأعمال في المراحل الجامعية (من 10)

الخدمات الداعمة

- تقع معظم الحاضنات والمسرعات في مناطق الرياض ومكة المكرمة، تليها المنطقة الشرقية؛ مما يحد من استفادة الشركات الناشئة من الخدمات الداعمة خارج هذه المناطق.
- إدخال وتسهيل الوصول إلى أدوات ومنصات الإنتاج المشتركة من شأنه أن يمكّن المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تخفيض التكاليف التشغيلية.

التحديات الرئيسية وذات الأولوية

التحديات الـ 12 ذات الأولوية

رصد التقييم الشامل للوضع الراهن التحديات الرئيسية التي تواجه المنظومة، وصُنفت وفقاً لأثرها وسهولة معالجتها لتركيز التدخلات على المشكلات ذات الأولوية القصوى، في 3 فئات رئيسية:

1 تحديات زيادة عدد المنشآت الجديدة

1	محدودية الممكنات التي تساعد على تتجير الابتكارات
2	ارتفاع مؤشر الخوف من الفشل نتيجة المحدودية في ثقافة ريادة الأعمال
3	نقص المواهب المتخصصة اللازمة لتلبية احتياجات المنشآت ورواد الأعمال في مختلف القطاعات والمناطق
4	ضعف البنية التحتية والقوة الشرائية في المناطق الطرفية والتي تحد من قدرة المنشآت على الاستمرار والنمو

2 تحديات النمو الطبيعي

5	ارتفاع تكلفة ممارسة الأعمال وصعوبة تقديرها من قبل المنشآت
6	محدودية الوصول للتمويل
7	ضعف في وفرة بيانات الأسواق اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل رواد الأعمال وأصحاب المنشآت
8	صعوبة الاحتفاظ بالمواهب لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ظل المنافسة مع الشركات الكبرى والحكومية والقطاع العام

3 تحديات زيادة الإنتاجية

9	ضعف البنية التحتية والخدمات المساندة في قطاع الصناعة وسلاسل الإمداد
10	نقص وجود برامج ومنصات تصدير فعالة، والتي تحد من القدرة التصديرية
11	ضعف تبني التقنيات الرقمية لدى الشركات الناشئة ورواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة يحد من نمو الإنتاجية والقدرة على التوسع
12	محدودية مراعاة خصائص واحتياجات الشركات الناشئة ورواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة عند تطوير الأنظمة واللوائح

تم تصميم الاستراتيجية مع الأخذ في الاعتبار أبرز تحديات المنظومة، من أجل معالجتها وتقليل الحواجز التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة وتؤثر على نموها وإنتاجيتها.

الإطار العام للاستراتيجية

تستند الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة على ركيزتين أساسيتين، تهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال، ودعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في القطاعات الحيوية، وبناء منظومة تمكينية تعزز التعاون بين الجهات المختلفة.

الرؤية

بيئة ريادية مرنة ومستدامة، داعمة للابتكار والتنافس محلياً وعالمياً؛ للمساهمة في زيادة نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد الوطني.

الأهداف الاستراتيجية

بناء منظومة محفزة وممكنة تحافظ على أعلى مستويات التواصل بين أصحاب الأعمال والمصلحة في منظومة ريادة الأعمال

تعزيز نمو المنشآت الواعدة القائمة والجديدة في القطاعات الرئيسية والمستقبلية

تعزيز منظومة وثقافة ريادة الأعمال لخلق مجتمع ريادي يشجع على تبني ريادة الأعمال

صُممت المبادرات الاستراتيجية المقترحة لتتماشى مع الركائز الاستراتيجية وتحويلها إلى نتائج ملموسة، حيث تسعى كل مبادرة لتحقيق تقدم في مجال محدد، معتمدةً على دعم الابتكار ورواد الأعمال، وتمكين المنشآت والشركات الناشئة في القطاعات الواعدة، وتعزيز الشراكات والتعاون في المنظومة، وتهدف هذه المبادرات إلى تعزيز دور المملكة الريادي في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الركائز الاستراتيجية

الإنتاجية	النمو
برنامج تحفيز إنتاجية المنشآت والشركات الناشئة	برنامج التشريعات والبيئات التجريبية

- برنامج دعم البحث والتطوير في المنشآت والشركات الناشئة
- برنامج تحسين تكلفة ممارسة الأعمال
- برنامج توسع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة

آليات تنفيذ الاستراتيجية عبر 13 مبادرة أساسية

البرامج الاستراتيجية تحتضن المبادرات المستقبلية، وصُممت لمعالجة التحديات المحددة مسبقاً عبر حلول مبتكرة ومنهجية تدعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبيئة ريادة الأعمال، بمواءمة مع مستهدفات رؤية السعودية 2030؛ مثل تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، وزيادة مساهمة المنشآت في الاقتصاد.

الإنتاجية

برنامج تحفيز إنتاجية المنشآت والشركات الناشئة

- تطوير الابتكار التجاري المفتوح
- الوعي والثقافة المالية
- تمكين التمويل

النمو

برنامج التشريعات والبيئات التجريبية

- تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في المدن الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة

برنامج توسع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة

- التصدير والتوسع الدولي لتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة
- زيادة حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة من مشتريات الشركات الكبرى
- تعزيز المشاركة في المشتريات الحكومية
- تحفيز واستقطاب مؤسسات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

برنامج دعم البحث والتطوير في المنشآت والشركات الناشئة

- إنشاء قاعدة بيانات شاملة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والربط مع قواعد البيانات في المنظومة
- جذب وتوطين الشركات الناشئة الابتكارية العالمية
- تطوير وتفعيل إطار عمل لمتابعة وتقييم الأثر لمبادرات منظومة ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة

برنامج تحسين تكلفة ممارسة الأعمال

- مراجعة الحد الأدنى للتوطين بحسب القطاع
- تخفيض تكاليف ممارسة الأعمال

الأثر المتوقع على منظومة ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في عام 2030

تسهم الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في تعزيز دور القطاع كمحرك للنمو الاقتصادي، عبر رفع إنتاجية المنشآت وقدرتها على التوسع والمنافسة، وتحفيز تأسيس ونمو الأعمال، وتوسيع مشاركتها في القطاعات والأسواق الواعدة؛ بما يدعم تنويع الاقتصاد، ويخلق فرصاً وظيفية، ويرفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي وصولاً إلى مستهدفات رؤية السعودية 2030.

%35

مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي

رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 35%، من خلال دعم نمو المنشآت، ورفع إنتاجيتها، وتعزيز قدرتها على التوسع والمنافسة في القطاعات الرئيسية والمستقبلية

+500 ألف

عدد الوظائف المباشرة وغير المباشرة

الإسهام في خلق أكثر من 500 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة، من خلال نمو المنشآت القائمة، وتأسيس منشآت جديدة، وتوسّع الشركات الناشئة والمنشآت الواعدة

1

ترتيب المملكة عالمياً في مؤشر امتلاك المهارات والمعرفة الريادية

الوصول بالمملكة إلى المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر امتلاك المهارات والمعرفة الريادية، بما يعزز قدرة رواد الأعمال والمنشآت على الابتكار والنمو واستثمار الفرص الاقتصادية

نحو اقتصاد ريادي

قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة محرك أساسي في الاقتصادات الوطنية العالمية، والمملكة العربية السعودية جزء لا يتجزأ من المنظومة الدولية، ومؤثر اقتصادي قوي، وفي ظل الدعم المقدم من القيادة الرشيدة - أيدها الله - يستمر هذا القطاع بالتطور والتقدم على جميع الأصعدة لريادة الأعمال والقطاع في المملكة.

تعمل الاستراتيجية الوطنية على مستهدفات عدة وركائز متخصصة، لينتقل القطاع من مرحلة التركيز على نمو أعداد المنشآت إلى مرحلة أكثر تركيزاً في النمو المستدام، ورفع الإنتاجية، وزيادة القدرة على التوسع، والوصول إلى أسواق جديدة، وتعزيز التنافسية، لتحقق أثراً مساهماً لرؤية السعودية 2030.

جسدت الاستراتيجية رؤية طموحة لتحقيق مستهدفات قطاع محوري، وركن أساسي في الاقتصاد الوطني، عبر بناء بيئة ريادية داعمة لرواد ورائدات الأعمال، ومواجهة التحديات وتذليل العقبات، لزيادة وتيرة النمو، وتحقيق الاستدامة، وتمكين القطاع في جميع مجالات الأعمال.

منشآت
monsha'at
الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
Small & Medium Enterprises General Authority

رؤيـــة VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA



جميع الحقوق محفوظة للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

2026